قوله اي لستة اشهر اخرى فان كانت الخمسون التي زكاها اولا بادية زكاها ايضا حول الثلاثين والا
اي وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين الزم زكاه اي ربحها وهو الثلاثون معها لانه لم ينض قبل
فراغ حولها واذا اشترى عرضا بعشرة من الدنانير وباع في اثنا الحول بعشرين منها ولم يشترها
عرضا زكى كلا من العشرين لحوله حكم المخلطة وقد يشكل زكاة العشرة الزوج بان النصاب نقص بالاخراج
عن العشرة الاخرى وجاب بما اجبته به عن كلام الاسنوي في باب المخلطة في فرع ملك اربعين شاة فصل
لو كان مال التجارة حيوانا او شجرا غير زكوي كخيل وابل وعلوفة من نعم وشجر مثمر او تفاح طلعته والشعير
حكم الاصل فلا يبنى حول كنتاج السائمة وسائر الزوائد وشملها الصوف والوبر والدر والنسل والثمر
والاغصان ونحوها اما الزكوي فسيأتي حكمه فصل الواجب في زكاة التجارة ربع عشر قيمة العرض
لا ربع عشر العرض اما انه ربع العشر فكما في النقدين لانه يقوم بهما واما انه من القيمة فلانها متعلق كل حول
عليه حيز جاز للساعي ان يجبر اخراجه من العرض فان اخر الاخراج بعد التمكن منه ونقصت القيمة ضمن ما
نقص لتقصيره بخلافه قبله وان زادت ولو قبل التمكن او بعد الاتلاف فلا شيء عليه في المال اي لعدم السبب
فلو اتلف ما بقي تغير حظه من مائتي درهم او غاية وساوت اخر الحول مائتين لزمه خمسة دراهم فلو اخرت
فنقصت قيمتها فعادت الى غاية فان كان قبل التمكن لزمه درهمان ونصف او بعده او زادت قبله فصارت
اربعاية او اتلفها بعد الوجوب وقيمتها مائتان فصارت اربعاية لزمه خمسة دراهم لا باعتبار القيمة ونحو
التمكن او الاتلاف وقوله من زيادته في المال ايضاح فرع فيما يقوم به مال التجارة اخر الحول
لو اشترى العرض بنصاب من نقد او بعضه ولو في مدته قوم به ما لو لم يملك باقيه في الثانية او اطلع
الامام او لم يكن هو الغالب لانا اصل ما بيده واقرب اليه من نقد البلد فلو لم يبلغ به نصابا بالغ الزوائد
وان بلغ بغيره فان اشترى عرضا بعشرين دينارا وباعه بمائتي درهم وقصد التجارة مستمرة
الحول والمائتان بيده وقيمة المائتين دون العشرين دينارا لم تجب زكاتها لان المائتين لم يبلغا
قوم ماله نصابا وان ملكه نصابين من النقدين كان اشتراه بمائتي درهم وعشرين دينارا قوم احدهما
بالاخر لمعرفة التقسيط يوم الملك فان كانت قيمة المائتين عشرين دينارا قوم اخر الحول احدهما بالاخر
لانه قد تبين ان نصف العروض مشترى بالدراهم ونصفها بالدنانير او كانت قيمتها عشرة من الدنانير
قوم اخر الحول ثلثه بالدراهم وثلثاه بالدنانير لانه قد تبين ان ثلثه مشترى بالدراهم وثلثاه بالدنانير
يقوم احدهما لا اخر لو كان احدهما او كلاهما دون النصاب به ويزكيان ان كلا اي بلغا في الاحوال كلها نصابين
في اخر الحول والا بان لم يبلغا نصابين فلا يزكيان وان لم يجمعها الجوع تقوم باحدهما اذ لا يضم احدهما الا اخر
وان بلغ احدهما نصابا زكى وحده وحول الملوك من حين ملك ذلك القدر وحول المدار يد من حين ملك الاول
كامر وان ملكه اي العرض كله او بعضه بعرض قنية او خلع او نحوه كنكاح وصلح عن دم او جعل
جعله وملك بعضه الاخر في الثانية بنقد جعل حصته قوما به كله في الاولى بالبعض منه في الثانية
بغالب نقد البلد حين باع على قاعدة التقويم كما في الاتلاف ونحوه وقوما ما قابل النقد به في الثانية
عالما بحول عروضه لانه اعتبر تقويم الاول بالنقد الذي هو رسالة السنبان من زيادته فان غلب فيه اي في البلد
على المتاولون قوم ما بلغ به منهما نصابا بالمتحقق تمام النصاب باحد النقدين وبعضه بالاخر فان بلغ
النصاب في ميزان دون اخر لغب زكاته فلو بلغ بهما اي بكل منهما نصابا تخير المالك فيقوم بما شاء
شاني الميزان ودراهمه وصحح للمنهاج كاصله انه يقوم بالانفع للمستحقين رعاية لهم كما في اجتماع الشفعاء

القطع

الشرح

ركاز للمعدن والركاز سيأتي